



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الأربعاء 06 مارس 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
3..... الساحل العاصمي: محصول الصيد البحري تجاوز 4220 طن خلال سنة 2018 (واج)
4..... ضرورة إسناد تسيير شبكات مياه جميع بلديات ولاية غليزان الى "الجزائرية للمياه" بحلول نهاية 2019 (واج)
4..... تجسيد 55 ألف مشروع استثماري عبر الوطن منذ سنة 2002 إلى غاية 2018 (واج)
5..... يوسف: الشروع في تصدير الرخام بعد 3 سنوات من الآن (واج)
- مكذبا الإشاعات بشأن الحديد المصدر 6
6..... يوسف: استغلال منجم غار جيبلات قريبا.. ولهذا ستخفض أسعار السيارات (الشروق اونلاين)
- بنوك /مالية/تأمينات..... 7
7.....
- تعاون وشراكة..... 7
7.....
- تجارة..... 7
7..... جلاب: نسعى لتصدير 100 مليون دولار من الإسمنت خلال 2019(الاذاعة
- إثر مقتل صيدليين في ظرف 3 أشهر.. نقابة الصيادلة:..... 8
8..... بيعنا للمؤثرات العقلية جلب لنا المخاطر. وينبغي تنظيم القطاع (الشروق اونلاين)
8..... •صيادلة يُسجنون بعقوبات بين 5 و20 سنة بسبب المؤثرات العقلية.....
9..... مجمع سونلغاز يوقع اتفاقية مع نظيرته الليبية من أجل "شراكة مستدامة" (واج)
- يقظة إعلامية 9
9.....

الافتتاحية

الساحل العاصمي: محصول الصيد البحري تجاوز 4220 طن خلال سنة 2018 (واج)

تجاوز محصول الصيد البحري بالساحل العاصمي 4220 طن خلال سنة 2018 ، فيما حققت قوارب صيد السردين غالبية المحصول المسجل بأزيد من 3700 طن ، حسبما علم اليوم الثلاثاء عن مديرية قطاع الصيد البحري بولاية الجزائر السيدة ربيعة زروقي.

واوضحت السيدة زروقي ل/واج ان قوارب صيد السردين تمكنت من تحقيق اكبر حصيلة من المنتج السمكي الذي تم تحقيقه عبر الساحل العاصمي من اجمالي المحصول المقدرب 4220 طن التي تم اصطياها خلال سنة 2018. وشكلت نوعية " الاسماك الزرقاء " نسبة 89 بالمائة من محصول الصيد البحري بالعاصمة وهو ما يعادل 3793 طن ، متبوعة بصنف الاسماك البيضاء ب 187 طن أي بنسبة قاربت 4.50 بالمائة أما محصول القشريات فقد بلغ 113 طن. و عن تعداد رخص الصيد المسلمة خلال السنة الماضية قالت السيدة زروقي انها بلغت 341 رخصة منها 56 رخصة لقوارب صيد السردين .

كما تم خلال السنة الماضية تصدير نحو 32 طنا من مختلف الاصناف السمكية نحو الاتحاد الاوروي و عدد من البلدان (تونس ، السنغال و هونكونغ بالصين) . فيما بلغت حصيلة الاستيراد لذات المنتجات البحرية 1277 طن و ذلك عبر ميناء الجزائر مقابل 850 طن خلال سنة 2017.

وعن شعبة تربية المائيات بأحواض السقي المتواجدة بالمستثمرات الفلاحية قالت المتحدثة انه تم تسجيل محصول لانتاج بلح البحر و المحار بكمية وصلت الى 47 طن.

وأبرزت انه يتم حاليا اطلاق مشروع لتربية المائية خاص بصنف القشريات على مستوى بلدية عين طاية وهو المشروع الذي ياتي ليضاف الى قائمة الاستثمارات التي اطلقت خلال سنة 2017 في هذا المجال عبر مختلف المستثمرات الفلاحية بالولاية.

وفي نفس السياق اكدت ان المديرية منحت مع نهاية السنة المنقضية(2018) ترخيصا لاحد الخواص من اجل صيد صنف " الصدفيات" عبر الساحل العاصمي و التي ستسمح بدخول هذا الصنف في التربية المائية عبر احواض السقي الفلاحية.

وبشان احواض السقي حيث تحصي الولاية حاليا 43 حوض فقد تم ضمان التكوين ل 55 فلاحا على مستوى المعهد الوطني العالي للصيد البحري و تربية المائيات وذلك تمكن القائمين على تلك الاحواض من التقنيات المطلوبة لنجاح مشاريعهم حسب المسؤولين . فيما ساهمت المديرية في عملية تزويد 19 حوض سقي باسماك البلطي عبر كل من بلديات سطوالي الشراقة عين البنيان اولاد فايت سيدي موسى و براقى .

وبلغ منتوج احواض السقي بالمستثمرات الفلاحية بالعاصمة خلال سنة 2018 ازيد من 1343 كلغ من اسماك البلطي ، فيما حققت احدى المستثمرات لوحدها 1.8 طن بإجمالي منتوج وصل الى 3.134 طن.

ضرورة إسناد تسيير شبكات مياه جميع بلديات ولاية غليزان الى "الجزائرية للمياه" بحلول نهاية 2019 (واج)

شدد وزير الموارد المائية حسين نسيب يوم الثلاثاء بغليزان على أهمية إسناد تسيير شبكات مياه جميع بلديات هذه الولاية الى مؤسسة "الجزائرية للمياه" بحلول نهاية عام 2019.

ودعا الوزير خلال زيارته التفقدية الى غليزان القائمين على قطاع الموارد المائية بالولاية الى "الإسراع في تحويل تسيير المياه من البلديات إلى مؤسسة الجزائرية للمياه قصد تحسين الخدمة العمومية للزبائن".

ويتم حاليا تسيير شبكات المياه ل 32 بلدية على مستوى ذات الولاية من طرف "الجزائرية للمياه" ولم يتبق سوى 6 بلديات لم تسند إلى هذه المؤسسة وفق الشروحات المقدمة للوزير.

كما أمر السيد نسيب بضرورة تعميم التسيير عن بعد للموارد المائية على جميع بلديات الولاية ، مشيرا إلى سعي دائرته الوزارية الى تعميم هذه التقنية على جميع مشاريع قطاع الموارد المائية عبر مختلف ولايات الوطن .

وأضاف أن "إستعمال التقنيات الحديثة لتسيير الموارد المائية هو مشروع كبير ومهيكل هدفه تحسين الخدمة العمومية للمواطنين".

كما أبدى حسين نسيب إرتياحه لواقع قطاعه بالولاية من خلال العرض الذي قدم له خاصة ما تعلق بنسبة ربط المساكن بشبكة المياه الصالحة للشرب والتي بلغت 95 بالمائة (100 بالمئة بالنسبة للوسط الحضري و 75 في الوسط الريفي) بمتوسط يفوق 160 لتر/يوميا لكل ساكن.

وقام وزير الموارد المائية خلال هذه الزيارة بوضع في الخدمة لخزان مائي بسعة 1.000 متر مكعب ببلدية بلعسل قصد تموين سكان المنطقة بالمياه إلى جانب وضع حجر الأساس لإنجاز مصنع لأنابيب الحديد اللين بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب (ولاية غليزان) في إطار شراكة جزائرية - تركية.

كما أشرف على وضع حجر الأساس لمحطة الضخ بسعة 40.000 متر مكعب يوميا ببلدية وادي الخير (ولاية مستغانم) لتموين المنطقة الصناعية لسيدي خطاب بالمياه ومحطة ضح أخرى بمنطقة الحرايزية (زمورة) بسعة 19.700 متر مكعب لتموين بلديات زمورة و دار بن عبد الله و منداس ووادي السلام بمياه البحر المحلاة .

تجسيد 55 ألف مشروع استثماري عبر الوطن منذ سنة 2002 إلى غاية 2018 (واج)

كشف وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسف، يوم الاثنين بميلة عن أنه تم منذ سنة 2002 إلى غاية 2018 "تجسيد 55 ألف مشروع استثماري عبر الوطن بقيمة مالية إجمالية بحوالي 7 آلاف مليار د.ج".

وأوضح الوزير خلال اللقاء الذي ترأسه مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين بمقر الولاية أن القطاع الاقتصادي تطور في السنوات الأخيرة وأن من بين ال 55 ألف مشروع المنجز بلغ عدد المشاريع الصناعية 9 آلاف مشروع بقيمة 4600 مليار د.ج وهو ما يدل -حسبه - على التطور الجيد للصناعة الجزائرية.

وأفاد السيد يوسف بأن العمل على تطوير الإنتاج الصناعي ورفع حجم الصادرات متواصل متوقعا هذه السنة إنتاج 6 ملايين طن من الحديد والصلب على أن يبلغ الإنتاج قبيل سنة 2030 ما لا يقل عن 16 مليون طن مشيرا إلى أن احتياجات البلاد لهذه المواد تتراوح ما بين 8 و9 مليون طن في السنة.

وقد عرف قطاع النسيج أيضا -وفقا للوزير- تطورا كبيرا خصوصا بعد إنشاء مركب غليزان الذي يضم 10 مصانع بقدرة إنتاج "كبيرة" تجعله الأول وطنيا حيث سيتم تصدير ما نسبته 60 في المائة من إنتاج هذا المركب الذي يوظف حاليا 10 آلاف عامل على أن يرتفع العدد إلى 25 ألف بعد دخول جميع المصانع حيز الخدمة.

وتطرق الوزير إلى ما قرره الحكومة مؤخرا بخصوص الاستثمار على مستوى عدة ولايات بشرق البلاد لرفع إنتاج الفوسفات من 2,5 طن سنويا إلى حوالي 12 مليون طن حيث سيكون هناك مصنع لتحويله إلى مواد تدخل في صناعة الأسمدة بولاية سوق أهراس وسيتم إنشاء مصنع لتحويل الأمونياك والمونيترات إلى أسمدة بسكيكدة وكذلك مشروع سكة حديدية ما بين بئر العاتر وعنابة فضلا عن توسعة ميناء عنابة.

وسيتم إنجاز هذه المشاريع التي تتراوح قيمة استثماراتها ما بين 1300 و1500 مليار د.ج في "أقرب الأجل" ، كما أكده وزير الصناعة والمناجم.

وصرح السيد يوسف أن "الجزائر لم تصل بعد لأن تكون بلدا صناعيا رغم توفرها على 1500 مؤسسة صناعية توظف الواحدة منها على الأقل 50 عاملا"، حاثا بالمناسبة على النهوض بمختلف القطاعات وعلى رأسها الفلاحة والسياحة اللذين من شأنهما دعم القطاع الصناعي بالبلاد والمساهمة في الخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات.

ولدى استماعه لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين لولاية ميلة رد السيد يوسف فيما يتعلق بإيقاف الاستثمار في المطاحن بأن وزارته أعلمت المتعاملين بذلك منذ سنة 2007 ، مضيفا أن "المطاحن المتوفرة حاليا تغطي الاحتياجات المسجلة بالبلاد وأكثر". كما وعد بالتكفل بحل ما أمكن من المشاكل المطروحة، مشددا على أهمية التنسيق ما بين المتعاملين والسلطات والهيئات المحلية لتجاوز العقبات المطروحة.

يوسف: الشروع في تصدير الرخام بعد 3 سنوات من الآن (واج)

أكد وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسف، اليوم الثلاثاء بسكيكدة، أن "الجزائر ستشروع في تصدير الرخام بعد 3 سنوات من الآن".

وأوضح الوزير في ندوة صحفية عقدها بمقر ولاية سكيكدة على هامش زيارة عمل و تفقد قام بها إلى المنطقة، أن "الجزائر ستوقف بعد 3 سنوات من الآن عن استيراد الرخام"، مشيرا إلى أنها تملك مقالع للمرمر بكل من سكيكدة وهران وقلمة وقسنطينة وتلمسان.

وأضاف السيد يوسف بأن دائرته الوزارية بصدد تحضير المؤسسات لبلوغ إنتاج يغطي احتياجات السوق الوطنية من هذه المادة وكذا تصدير الفائض عن طريق "تشجيع المؤسسات بإنتاج ما تحتاجه السوق وتصدير الفائض" على اعتبار أن الجزائر تملك، كما قال، احتياطي وإمكانات كبيرة وجودة عالية للرخام.

وأضاف وزير الصناعة والمناجم بأن شركات أخرى دخلت نشاط إنتاج واستغلال الرخام بكل من وهران وقلمة و تلمسان، فضلا عن إعادة فتح منجم عين السمارة (قسنطينة) وكذا استغلال مقالع هذه المادة بعديد ولايات غرب البلاد.

وبخصوص مقلع بلدية لفللة بولاية سكيكدة والتي تعاني المؤسسة القائمة عليه من عدة مشاكل أكد الوزير بأن قطاعه الوزاري "يقوم بدراسة كيفية إمكانية الاستعانة بتقنيين من الخارج للمساعدة في رفع الإنتاج بهذا المقلع إلى 7 أضعاف إنتاجه الحالي والمقدر بـ12 ألف متر مكعب" بالنظر -كما قال- إلى خصوصية ونوعية رخام سكيكدة المعروف دوليا والذي يتضمن 7 أصناف.

وأردف الوزير بأن ولاية سكيكدة "غنية جدا" بثروات أخرى غير الرخام، على غرار المعادن النبيلة مثل الزئبق والفضة والنيكل والكوبالت والرصاص والذهب، مشيرا إلى أن هذه الولاية "بإمكانها النهوض اقتصاديا في هذه الصناعات".

من جهة أخرى، ذكر السيد يوسف أن الجزائر "لم تصل بعد إلى مصاف البلدان الصناعية إلا أنها تملك قاعدة صناعية لا بأس بها بـ1500 مؤسسة صناعية"، مشيرا إلى أن "من المتوقع أن يتم قبل نهاية 2019 إنتاج 6 ملايين طن من

الحديد والصلب عبر المصانع الستة الموجودة، في حين سيبلغ الإنتاج بعد أقل من 10 سنوات 16 مليون طن بعد دخول المصانع العشرة قيد الإنجاز حاليا حيز الخدمة.

وقدم الوزير بعض الأرقام عن مداخيل تصدير الحديد والصلب التي ستصل إلى 300 مليون دولار نهاية 2019 و 1 مليار دولار بعد بضع سنوات من الآن.

وفيما يخص إنتاج الاسمنت أكد السيد يوسفى بأن الجزائر قد شرعت في تصدير هذه المادة سنة 2018 بعد أن كانت تستوردها في السنوات الماضية حيث تم تصدير 1 مليون طن العام المنصرم وتوقع "تصدير 2 مليون طن من الإسمنت خلال سنة 2019 على أن تصل إلى 15 مليون طن بعد حوالي 5 سنوات من الآن".

من جهة أخرى فند الوزير جملة وتفصيلا الإشاعة التي مفادها أن كمية الحديد والصلب التي تم تصديرها مؤخرا مغشوشة أو أن بها عيوب، حيث قال في هذا الصدد: "لا يمكن تصدير ما قيمته 70 مليون دولار و المادة المصدرة غير سليمة".

وقام الوزير خلال زيارته إلى ولاية سكيكدة بتفقد المؤسسة الوطنية للزرم المعدنية ببلدية عزابة وكذا مؤسسة لإنتاج الزيوت و الشحوم و مصنع إنتاج التونة بالمنطقة الصناعية لبلدية حمادي كرومة و الذي من المتوقع أن يدخل حيز الإنتاج شهر سبتمبر المقبل، وكذا مؤسسة خاصة لتكوين الهواتف النقالة و الحواسيب المحمولة و أخرى لإنتاج مادة الجافيل ومقلع الرخام بلفلة.

ويواصل السيد يوسفى زيارته إلى سكيكدة بعقد لقاء مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين بمقر الولاية.

..مكذّبا الإشاعات بشأن الحديد المصدر

يوسفى: استغلال منجم غار جبيلات قريبا.. ولهذا ستخفض أسعار السيارات (الشروق اونلاين)

كذّب وزير الصناعة والمناجم، يوسف يوسفى، من ولاية سكيكدة، الادعاءات بشأن جودة ونوعية الحديد، المنتج على مستوى مركب الحجار بولاية عنابة، وقال الوزير بأن المركب ينتج حديدا بنوعية جيّدة، وأنّ ما تمّ تصديره للخارج، منذ أسابيع، بجودة عالية، وكلّ ما قيل وروّج بشأن إعادته من طرف المستورد الأجنبي مجرد اشاعات وادعاءات باطلة، يسعى من خلالها أصحابها للمساس بسمعة المنتج الجزائري، معتبرا من يقف وراء ترويج مثل هذه الأكاذيب بالفاقد للمسؤولية تجاه الوطن.

وأضاف الوزير، "تمكنا من تصدير ما قيمته 70 مليون دولار من الحديد، كعملية أولى من مركب الحجار"، ويسعى المركب لتصدير 100 مليون دولار في القريب العاجل، وبشأن شعبة إنتاج الحديد، قال الوزير الذي قادته زيارة عمل لولاية سكيكدة، بأنّ الجزائر تتوفر حاليا على مركبين لإنتاج الحديد، تنتج سنويا 2 مليون طن، وعام 2019 سيعرف زيادة بمليون طن إضافية، ولكن المشاريع المسجلة في القطاع والمتمثلة في انجاز 10 مركبات كبرى للحديد في الجزائر، ستمكّن من إنتاج 16 مليون طن، لكنّ ذلك كله غير كاف.

وقال يوسفى بأنّ الجزائر في حاجة إلى ما يقارب 20 إلى 30 مليون طن سنويا، بما يكفي الطلب المحلي والتصدير نحو الخارج، ممّا يتوجّب استغلال منجم غار جبيلات، الذي يتوفر على احتياطي ضخم، يقدر بـ 2 مليار طن، وهذا المشروع -حسبه - سيكلف الخزينة قرابة 1500 مليار دينار. يوسفى أوضح من سكيكدة، بأنّ الحكومة، عازمة على الرفع من قدرات التصدير خارج المحروقات، ومن ذلك دعم النسيج الصناعي في البلاد، قائلا بأنه تقرر رسميا انجاز مركب لإنتاج الأسمدة الفلاحية على مستوى منطقة واد الكبريت بولاية سوق أهراس، بغلاف مالي اجمالي قدره 6 مليار دولار، فضلا عن مركب للأمونيّاك بولاية سكيكدة.

كما تحدّث الوزير أيضا، عن قطاع تركيب السيارات، وقال بأنّ العام الجاري، سيعرف زيادة نسبة الادمج في وحدات تركيب المركبات الجزائرية، وبأنّ مركب الحديد المرتقب انجازه بولاية سكيكدة، ستوجه نسبة كبيرة منه نحو مركبات تصنيع وتركيب لواحق السيارات، الأمر سيرفع من طاقة الإنتاج، مما يعني برأيه انخفاض أسعار السيارات، والتوجه نحو التصدير للخارج بدءا من عام 2019.

بنوك / مالية / تأمينات

تعاون وشراكة

تجارة

جلاّب: نسعى لتصدير 100 مليون دولار من الإسمنت خلال 2019 (الاذاعة

توقع وزير التجارة سعيد جلاب الاثنين أن تبلغ صادرات الجزائر من الاسمنت 100 مليون دولار خلال 2019 مقابل 20 مليون دولار عام 2018، مؤكدا انه سيتم "بنهاية شهر ابريل المقبل" وضع استراتيجية تهدف الى "دعم ومرافقة" المصدرين الوطنيين وذلك من اجل تنشيط الصادرات خارج المحروقات.

واوضح جلاب خلال تفقده لمؤسسة السويدي للكوابل في إطار زيارة العمل إلى ولاية عين الدفلى انه "سيتم بنهاية شهر ابريل المقبل وضع إستراتيجية تتضمن آليات و أدوات من شأنها دعم ومرافقة المصدرين الوطنيين وذلك بهدف تنشيط الصادرات خارج المحروقات".

وأشار في هذا الخصوص إلى أن هذه الإستراتيجية تقوم خاصة على حضور اكبر للمعارض و التظاهرات التجارية الاقليمية و الدولية و ان هذه التظاهرات -كما قال- تسمح بالترويج للمنتوج الوطني.

كما اضاف "أكد لكم ان المنتج الجزائري قد حظي بإقبال كبير خلال حضوره في معرضي برلين و ابو ظبي" مؤكدا على اهمية تبني مسعى "هجومي".
وتابع قوله إن ثمار تنوع الاقتصاد الوطني الذي شرع فيه منذ بعض الوقت بارزة للعيان مشيرا الى 2.8 مليار دولار التي تمثل عمليات التصدير خارج المحروقات.
كما لاحظ ان عمليات التصدير قد سمحت بتحقيق 230 مليون دولار خلال شهر فقط فقط من السنة الجارية مؤكدا ان توقعات مصالحه تشير الى 200 مليون دولار تمثل عائدات تصدير الاسمنت و المنتجات الكهرومنزلية خلال نفس الفترة.
و اوضح جلاب في ذات السياق انه لا شك بان 2019 ستكون سنة "ديناميكية" للاقتصاد و التصدير بشكل عام مضيفا انه سيتم التأكيد خاصة على المنتجات الفلاحية و الغذائية.
و اشار في هذا الخصوص الى ان الامر المهم يتمثل في وضع المنتج الجزائري في السوق "لاننا مستعدون لرفع التحدي من حيث النوعية و التنافسية".
اما على الصعيد القاري فقد أكد جلاب على تنظيم المعرض الاقليمي الاول بتمناست في ال10 من الشهر الجاري و الذي سيعرف مشاركة متعاملين اقتصاديين من مالي و النيجر فضلا عن 100 من نظرائهم الجزائريين.
و اضاف ان "هذا +المنتدى الكبير+ سيتوسع بالتاكيد ابتداء من 2020 و سنعمل على جعل تمناست +محورا+ للمبادلات التجارية و الشراكة بين البلدان الافريقية".

إثر مقتل صيدليين في ظرف 3 أشهر.. نقابة الصيادلة:

بيعنا للمؤثرات العقلية جلب لنا المخاطر. وينبغي تنظيم القطاع (الشروق اونلاين)

• صيادلة يُسجنون بعقوبات بين 5 و20 سنة بسبب المؤثرات العقلية

ناشدة النقابة الوطنية للصيادلة، السلطات المعنية اتخاذ إجراءات عاجلة للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي يواجهها الصيادلة بخصوص تسويق المؤثرات العقلية، في ظل وجود فراغ قانوني، تسبب لهم في مشاكل بالهنة وعرضهم لمخاطر جسدية على يد المنحرفين وعصابات المهلوسات العقلية، لدرجة قتل صيدليين في ظرف أقل من 3 أشهر. واستنكرت نقابة الصيادلة ما وصفته بالوضع "المقلقة جدا" حيال وضعيتهم بشأن أدوية المؤثرات العقلية، فرغم أن الصيدلي هو الوحيد المرخص قانونا لبيع هذا النوع من الأدوية للمواطنين، لكن ومن الناحية القانونية والأمنية يعاني من مشاكل عديدة، تجعله عرضة لأخطار حقيقية من ناحية التسيير ومن ناحية سلامته الجسدية. وتأسفت النقابة عبر بيان تحوزه "الشروق"، لعدم نشر الجداول المتضمنة بصفة رسمية قائمة المؤثرات العقلية في الجريدة الرسمية، رغم وجود قرار وزاري معتمد ومنشور مؤرخ في جويلية 2019. وعدم نشر الجداول يُصعب التعرف على الأدوية المصنفة رسميا مهلوسات عقلية، وبالتالي يتعرض الصيادلة لمساءلة قانونية، حيث تتراوح العقوبة الجزائية المسلطة ضدهم من 5 و20 سنة سجنًا نافذا. وكما أن عددا من الأدوية هي من الناحية الصيدلانية والعلمية ليست بمؤثرات عقلية، وبالتالي تعاقب المحاكم الصيادلة "ظلما وبإجراءات خاطئة"، حسب البيان. إلى ذلك، يؤكد كثيرا من الصيادلة أن بعض المرضى يمدونهم بوصفات للمؤثرات العقلية، تكون مزورة أو مسلمة من بعض الأطباء على سبيل المحاباة، وهذه الوصفات تعرض الصيدلي للمتابعة القضائية، رغم عدم مسؤوليته عن هذه الوصفات وجهله بتزويرها وبمصدرها، فيما تتعرض الصيدليات "وبصفة متكررة ودائمة لعمليات سطو وسرقة

واعتداءات، ما يجعل الصيدلي الممارس في حالة خوف خاصة أثناء المناوبات الليلية"، حيث تصل الاعتداءات درجة استعمال السلاح الأبيض والسيوف من طرف عصابات منظمة، تؤدي في بعض الحالات إلى القتل، ففي ظرف أقل من 3 أشهر تم تسجيل عمليتي قتل ضد صيدليين.

ورحبت النقابة، بتنصيب لجننتين وزاريتين من طرف وزارة العدل، منذ أكتوبر 2016 تعكفان على إعداد نصين قانونيين، وتتعلقان بمراجعة القانون 04/18 المتعلق بالمخدرات، داعية إلى إعداد بطاقة وطنية رقمية لوصف وصرف المؤثرات العقلية، مع إلزامية نشر الجداول المصنفة لهذه المواد. واعتماد أنواع جديدة من الوصفات الطبية المؤمنة، مع تطبيق إجراءات لضمان أمن الصيدالة.

مجمع سونلغاز يوقع اتفاقية مع نظيرته الليبية من أجل "شراكة مستدامة" (واج)

ابرم المجمع الجزائري سونلغاز والشركة الليبية "جينيرال ايليكترستي أف ليبيا (جيكول)"، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، اتفاقية تعاون هدفها إرساء "شراكة مستدامة" في مجال إنتاج الكهرباء بليبيا.

وتم التوقيع على الاتفاقية من طرف الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، محمد اركاب والرئيس المدير العام لشركة جيكول، عبد المجيد محمد حمزة، وهذا حضور وزير الطاقة، السيد مصطفى قيطوني و المكلف بالأعمال لدى سفارة ليبيا بالجزائر.

وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم سونلغاز بتوفير خدمات للشريك الليبي والتي تتمحور عموما حول "صيانة محطات إنتاج الكهرباء بليبيا و التركيب وإطلاق محطات إنتاج الكهرباء بكل الأشكال في هذا البلد".

كما تلتزم سونلغاز ب"التكوين في مجال تسيير و صيانة المحطات و اطلاق مشاريع جديدة و كذا تقديم المساعدة في اي ميدان اخري يخص الانتاج الكهربائي".

يقظة إعلامية